جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University for Security Sciences

Naif Arab University for Security Sciences
Arab Journal for Security Studies
المجلة العربية للدراسات الأمنية
https://nauss.edu.sa
https://journals.nauss.edu.sa/index.php/ajss

AJSS

The Efficiency of Emergency Measures Taken to Lessen the Effects of the Novel Coronavirus on the Economies of Arab Countries

كفاءة التدابير الطارئة المتخذة للتخفيف من آثار فيروس كورونا المستجد على اقتصاديات الدول العربية

أحمد فاروق غنيم*
قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر

Ahmed Farouk Ghoneim*
Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, Egypt

Received 15 Jun. 2020; Accepted 05 Jul. 2020; Available Online 30 Jul. 2020

Abstract

This article aims to discuss the effects of the novel Coronavirus on the economies of Arab countries, while focusing on the efficiency of the measures that have been adopted so far to contain the economic effects of the pandemic. Due to the new and specific nature of this crisis, the article depended on a comparison between the measures that can be adopted to handle this crisis and the measures usually adopted to face different economic crises, while taking into account the differences between this crisis and others in terms of causes, scope, depth, and length of time.

The article discussed policies and measures adopted so far to lessen the negative impact of this virus on Arab economies, and the channels through which this virus has affected the different economic sectors. It also evaluated the efficiency of such policies and measures. The article looked into the policies and measures expected to be pursued by Arab countries after the end of this virus in the medium and long term to boost Arab economies and deal with the social impacts caused by the crisis. The article looked at the specific nature of this crisis and the rising level of uncertainty surrounding it. It also compared between the Corona shock and the previous shocks that affected the world economy in general and Arab economies in specific.

The study concluded that Arab countries have adopted

Keywords: *Security Studies, National Economic Security, Economies of Arab Countries, Impact of Corona Virus on Arab Economies.*

المستخلص

تهدف هذه المقالة إلى مناقشة آثار فيروس كورونا المستجد على اقتصاديات الدول العربية مع التركيز على تقييم كفاءة التدابير التي تم اتباعها من قبل الدول العربية لمجابهة الآثار الاقتصادية للجائحة، ونظرًا لحداثة الجائحة وعدم التيقن بتبعاتها، فقد اعتمدت المقالة على مقارنة السياسات المتوقع اتباعها بالسياسات التي تتبع عادة عند حدوث أزمات اقتصادية مع الأخذ في الاعتبار طبيعة اختلاف هذه الأزمة عن مثيلاتها السابقة، سواء من حيث الأسباب أو النطاق أو العمق، أو طول الفترة الزمنية، وتعرضت المقالة إلى ما تم اتباعه من سياسات وإجراءات لتقليل الأثر السلبي لهذا الفيروس على الاقتصاديات وآليات انتقال من خلال التأثير على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتقييم فاعلية هذه السياسات والإجراءات حتى الآن. كما تناولت المقالة السياسات والإجراءات المتوقع أن تتبعها الدول العربية في فترة ما بعد كورونا في الأجلين المتوسط والطويل للنهوض باقتصاديات الدول العربية ومعالجة الآثار الاجتماعية التي سببتها الأزمة. ورصدت المقالة الطبيعة الخاصة لهذه الأزمة، وارتفاع درجة عدم التيقن بخصوصها. وقارنت المقالة بين هذه الصدمة والصدمات السابقة

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، الأمن الاقتصادي القومي، اقتصاديات الدول العربية، أثر فيروس كورونا على الاقتصاد العربي.

Production and hosting by NAUSS

* Corresponding Author: Ahmed Farouk Ghoneim
Email: aghoneim@gmx.de
doi: 10.26735/AKJN2172

1319-1241© 2020. AJSS. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons, Attribution-NonCommercial License.

التي تعرض لها العالم والدول العربية، وخلصت الدراسة إلى أن الدول العربية اتبعت سياسات وإجراءات سليمة حتى الآن، إلا أنه من المستحيل تقييم كفاءتها ومدى كفايتها لامتداد الأزمة وتعمقها، كما أوصت المقالة بضرورة مراعاة أوجه النقص فيما تم اتباعه من سياسات، وعدم ربط المساعدات للهيئات الاقتصادية بعدم تسريح العمالة، وضرورة مراعاة التوازنات في الاقتصاد الكلي بسبب النقص المتوقع في الموارد المالية. وأوصت المقالة أيضًا بوجوب أن تعطى الدول العربية أولوية أكبر للأمن الصحي نتيجة لعدم كفاءة الأنظمة المتبعة وضرورة الأخذ في الاعتبار التغيرات الجيوسياسية المتوقع حدوثها على مستوى العالم والاستعداد لها اقتصاديًّا وتجاريًّا.

sound policies and measures so far, yet it is impossible to evaluate the efficiency and sufficiency of such measures in light of the ongoing and deepening effects of the virus.

The article recommended that it is necessary to consider the deficient aspects of the policies that have been followed and necessary not to link governmental support provided to economic enterprises with not laying off workers. The recommendations also include the necessity of paying attention to macroeconomic balances due to an expected lack of financial resources. The article also recommended that Arab governments should give more priority to health security due to the inefficiency of the existing systems, as well as monitoring the geopolitical changes expected to happen in the world and dealing with them from an economic and trade point of view.

1. مقدمة

زلزل فيروس كورونا المستجد أو COVID-19 كل اقتصاديات العالم، فلا يوجد اقتصاد واحد في العالم لم يتأثر بتبعات هذا الفيروس اللعين. وبالرغم من أن فيروس COVID-19 هو جائحة تتعلق بالمجال الصحي بشكل أساسي، فإن التبعات الاقتصادية للجائحة وآليات التعامل معها اكتسبت أهمية كبيرة على كل المستويات، سواء أكانت محلية أو إقليمية أو دولية، وسواء أكانت تتعلق بالحكومات أو المنشآت الاقتصادية أو الأفراد، ومن ثم يشبه البعض ما سببته هذه الجائحة بالصدمة الاقتصادية التي تعرض لها العالم في عام 2008، وهي الأزمة المالية العالمية الكبرى، ولكن أثر أزمة كورونا الحالية تعدى بكثير أزمة 2008، ويشابه إلى حد كبير ما تعرضت له اقتصاديات العالم في أزمة الكساد العالمي في أواخر العشرينيات من القرن الماضي. بل إن أزمة فيروس كورونا المستجد تعدت أيضًا الكساد العالمي في آثارها الوخيمة على العالم أجمع. والمنطقة العربية ليست أفضل حالًا من بقية دول العالم، بل إن الأزمة طالتها بأثر مضاعف بسبب تزامنها مع انخفاض أسعار النفط العالمي لأقل مستوياته تاريخيًّا (حيث انخفضت الأسعار لأقل مستوى لها منذ عشرين عامًا) وتباطأ الاقتصاد العالمي بشكل عام حتى قبل ظهور أزمة كورونا، وذلك لعدة أسباب على رأسها الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد قامت دول العالم أجمع، باختلاف قدراتها المالية، بالإسراع بتقديم حوافز إنقاذ اقتصادية للتخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية لهذه الجائحة. ولم تتخلف الدول العربية عن الإسراع بتدبير عدد من السياسات لإنقاذ اقتصاداتها؛ حيث قامت أغلبية الدول العربية باتباع سياسات نقدية توسعية، وقدمت حزم تمويل لمختلف قطاعاتها الاقتصادية من أفراد ومنشآت للتخفيف من أثر وطأة الأزمة.

وفي ظل تسارع الأحداث بشكل مخيف من حيث تزايد أعداد المصابين بالمرض في الدول العربية وارتفاع نسب الوفيات، وعدم اكتشاف مصل أو لقاح للتعامل مع المرض، وفي ظل عدم وضوح الرؤية بأي شكل من الأشكال حول المدى الزمني للأزمة وتوقعات انتهائها، يخيم عدم اليقين على كيفية التعامل مع هذه الأزمة. وتثار الشكوك حول مدى فاعلية ما اتبعته دول العالم، وبالتبعية الدول العربية من سياسات، وماهية السياسات المطلوبة في الفترة القادمة للخروج من الأزمة والتعامل الكفء مع تبعاتها الاقتصادية. وبعد أن علا صوت «الصحة أولًا» من جانب حكومات دول العالم المختلفة، ومنها الدول العربية وحدث إغلاق جزئي أو شامل للأنشطة الاقتصادية، بدأت تظهر أصوات تنادي بضرورة عودة الأنشطة الاقتصادية لطبيعتها حتى ولو تدريجيًّا، بسبب عدم القدرة على التنبؤ باستمرار غلق الاقتصاد لفترة زمنية محددة، وهو ما يزيد من درجة عدم اليقين والآثار الاقتصادية السلبية، وثانيًا بسبب احتمالية عدم اكتشاف علاج أو مصل لهذا المرض، وهو ما قد يعني أن المجتمعات ستتعايش معه شأنه شأن الإنفلونزا العادية، وما شابهها من الأمراض، وهو ما يستلزم عودة الحياة الاقتصادية لطبيعتها مع اتباع الإجراءات الاحترازية اللازمة لتخفيف حدة العدوى وانتقال المرض.

وتهدف هذه الدراسة إلى بحث هذه الأسئلة فيما يتعلق بوضع الدول العربية وهياكلها الاقتصادية. وتركز الدراسة حول فاعلية التدابير الاقتصادية، سواء تلك التي اتخذت بالفعل من جانب حكومات الدول العربية، وتلك المتوقع اتباعها في الأجل القصير بعد انتهاء الجائحة لخروج الاقتصاد من حالة الكساد أو تلك السياسات المتوقع اتباعها على الأمد الطويل. ولتحقيق ذلك تنقسم الدراسة إلى أربعة مباحث أساسية بخلاف المقدمة والنتائج والتوصيات. في المبحث الأول نحاول تقييم حجم المشكلة الاقتصادية التي سببها

فيروس كورونا المستجد في الدول العربية مع تقدير آثاره المختلفة على المتغيرات الاقتصادية. وفي المبحث الثاني نتناول مدى كفاءة السياسات الاقتصادية التي تم البدء في اتباعها بالفعل في مختلف الدول العربية. وفي المبحث الثالث نتناول طبيعة السياسات المتوقع اتباعها حين الانتهاء من هذه الجائحة لانتشال الاقتصاديات العربية من حالة الكساد المتوقع حدوثه. وفي المبحث الرابع نتناول السياسات طويلة الأجل والتغيرات الهيكلية المتوقع اتباعها من قبل الدول العربية وحكوماتها للتعامل مع الواقع الجديد المتوقع أن يسود في الاقتصاد العالمي والتغيرات الجيوسياسية المتوقع حدوثها. وأخيرًا تنتهي الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات.

وتقوم منهجية الدراسة الأساسية على استقراء ما تعرض له العالم أجمع والدول العربية من صدمات اقتصادية سلبية في الماضي واستنباط التوقعات بشأن التعامل مع الأزمة الحالية في ضوء ما قامت به الدول في الأزمات السابقة، مع التنبه الشديد لخصوصية هذه الأزمة وتفردها. ومن ثم فإن التحليل المقارن هو جزء لا يتجزأ من منهجية البحث المتبعة.

2. مباحث الدراسة

2. 1. المبحث الأول: جائحة كورونا المستجد وآثارها الاقتصادية الوخيمة

تختلف جائحة كورونا؛ لكونها أزمة اقتصادية (وليست صحية) عن مثيلاتها من الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي ونسرد فيما يلي بعض الاختلافات التي تجعلها من أصعب وأشد الأزمات الاقتصادية التي مرت بها البشرية في العصر الحديث. فالأزمة هي أزمة طلب وأزمة عرض في نفس الوقت، أي إن الأزمة أحدثت انكماشًا غير مسبوق في جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي، وهو ما يصعب التعامل معها لأنها تتطلب اتخاذ إجراءات وسياسات اقتصادية لتنشيط الجانبين. وهذا الأمر يثقل كاهل الحكومات والمؤسسات الاقتصادية بحجم السياسات والإجراءات الواجب اتباعها، ومن ثم تكلفتها للخروج من الأزمة وعودة الحياة الاقتصادية لطبيعتها.

والأزمة لها آثار اقتصادية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد، بعكس الأزمات السابقة التي كانت قصيرة الأجل. ومما يصعب التعامل معها أن الأزمة ما زالت في تطور مستمر وغير معلوم وقت انتهائها وتبعاتها وطبيعة الحياة بعدها، وهو ما يشكل إشكالية كبيرة لدى الحكومات في تحديد حجم الموارد المالية المطلوبة لمواجهتها والمدى الزمني لإنفاذ هذه السياسات ومدى تأثيرها على احتواء الأزمة وآثارها.

والأزمة بالرغم من أنها أصابت الاقتصاد الحقيقي وليس المالي إلا أن تبعاتها سوف تطول الاقتصاد المالي بشكل أو آخر في موجة لاحقة، وهو ما يجب الحذر منه. فالقطاع المالي متمثلًا بالأساس في البنوك المركزية والبنوك التجارية يقوم بمهمة توفير السيولة اللازمة الآن للخروج من الأزمة، ولكن سرعان ما قد تنقلب الآية، ويتعرض القطاع المالي ذاته لمشكلات بسبب عدم القدرة على تسديد الديون، ويصبح القطاع المالي هو الضحية، وليس المنقذ، وهو الأمر الذي حذرت منه الهيئات الدولية (World Bank, 2020a).

والأزمة تختلف أيضًا عن مثيلاتها السابقة؛ لأنها سوف تغير من نمط الحياة الاقتصادية، سواء في طرق الإنتاج، أو في عادات المستهلكين، وهو ما يتبعه تغيير في نموذج العمل (Business Model) المتبع وطرق الإنتاج، بل والمنتجات نفسها من سلع وخدمات. فالأزمة غيرت من القدرة على تحمل نسب المخاطرة لدى الأفراد والمنشآت، بل وغيرت أوجه الإنفاق والأولويات.

وأخيرًا فإن هذه الأزمة أزمة محلية وأزمة خارجية، بمعنى أن آثارها المحلية بافتراض أنها أصابت اقتصادًا مغلقًا لا يتعامل مع العالم الخارجي وخيمة للغاية، ويضاف أنها خارجية؛ ما يصعب التعامل معها؛ حيث إنها أصابت كل اقتصاديات العالم، سواء أكانت كبيرة أو صغيرة، وسواء أكانت غنية أم فقيرة. ويتطلب التعامل معها التنسيق والتعاون في السياسات والإجراءات اللازمة للخروج منها، وهو ما قد لا يكون متاحًا في ظل هذه الأوقات العصيبة التي استلزمت أن ينكب كل اقتصاد على نفسه، ولا يلتف للعالم الخارجي. وباختصار شديد الأزمة يمكن أن يطلق عليها أنها سوف تكون السبب الرئيسي في تغيير نمط الحياة الاقتصادية (Ghoneim, 2020a) وسنواجه بواقع جديد (New Norm) بعدها.

وحجم هذه الأزمة وأثرها على اقتصاديات العالم والاقتصاديات العربية كبير ومخيف. فوفقًا لتقديرات البنك الدولي المبدئية، فإن هذه الأزمة سوف تكلف الدول العربية ما يقرب من 3.7% من حجم الناتج الإجمالي للمنطقة في عام 2020 (World Bank, 2020a) أو ما يقرب من 42 بليون دولا أمريكي و1.7 مليون وظيفة في عام 2020 ونزوح ما يقرب من 8.3 مليون مواطن لدائرة الفقر وفقًا لتقديرات منظمة الإسكوا (ESCWA, 2020) خاصة وأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من المتوقع أن تنخفض من 30% إلى 40% على مستوى العالم وبأكثر التقديرات تحفظًا من 14٪ في الكويت إلى

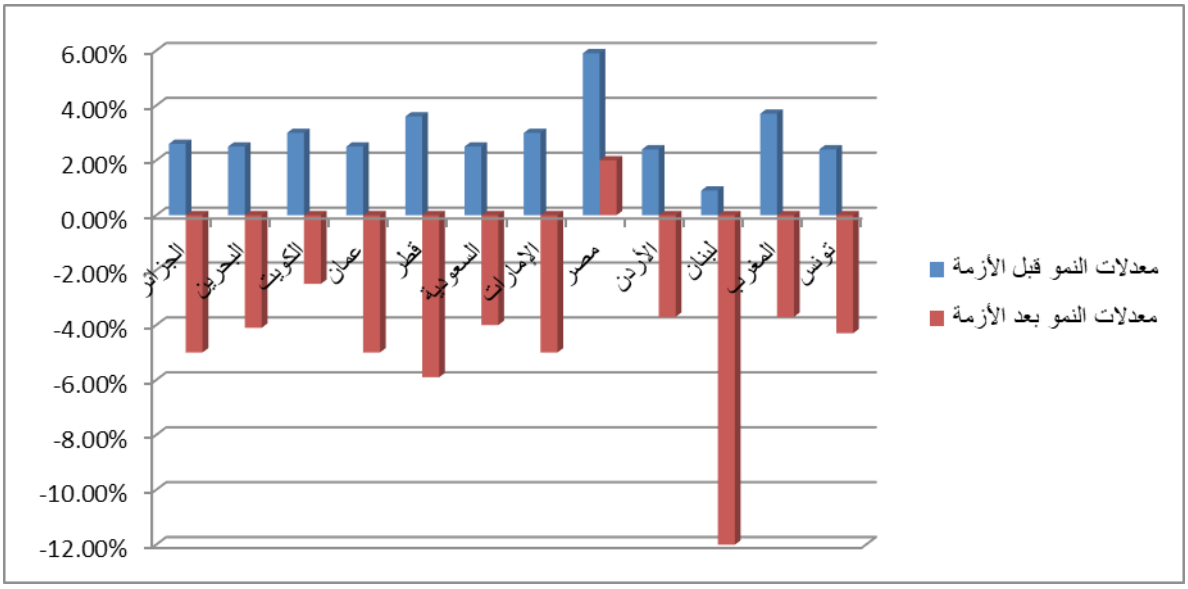

شكل 1 - معدلات النمو المتوقعة للناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية قبل الأزمة وبعدها لعام 2020

Figure 1 - *The expected rates of growth of gross domestic products of some Arab countries for the year 2020 before and after the crisis (IMF, 2020a).*

45% في العراق في 2020 (Chemingui and Ben Jelili, 2020). وبالرغم من أن هناك العديد من التنبؤات التي يتم مراجعتها بشكل مستمر بخصوص حجم الخسائر المتوقعة من جراء هذه الجائحة على الاقتصاديات المختلفة، فسوف نكتفي للتدليل على هول الأزمة بتوقعات صندوق النقد الدولي فيما يخص الدول العربية قبل وبعد ظهور الأزمة، كما هو موضح بالشكل 1 (International Monetary Fund, IMF, 2020a) التي يتوقع فيها نمو سالب للناتج المحلي الإجمالي (أي انكماشًا) لكل الدول العربية باستثناء مصر التي توقع لها معدل نمو إيجابي، وإن كان متدنيًا للغاية، وذلك غالبًا بسبب حجم السوق الداخلي بها، وكثرة عدد سكانها؛ ما يجعل كبر الاستهلاك بالسوق المحلية الدافع الأساسي لتحقيق معدل نمو موجب مقارنة ببقية الدول العربية.

ويمتد تأثير الأزمة السلبي على اقتصاديات الدول العربية من خلال أكثر من قناة نوجزها فيما يلي: فالأزمة سوف تؤثر على الطلب العالمي لأهم القطاعات والأنشطة الاقتصادية بالدول العربية بسبب تراجع الطلب العالمي بدرجة كبيرة؛ حيث إنها أصابت بالفعل أكبر عشرة اقتصاديات في العالم (Baldwin and Weder di Mauro, 2020)، فعلى سبيل المثال سوف تتضرر بشدة صادرات النفط بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي، وبصرف النظر عن المشكلة الدائرة بين أعضاء منظمة الأوبك بقيادة المملكة العربية السعودية والمنتجين خارج الأوبك بقيادة روسيا التي عقدت من الأمور وزادتها استفحالًا، فإن النفط مصدر مهم للنمو والنقد الأجنبي في العديد من الدول العربية؛ حيث إن أربع عشرة دولة من إجمالي الاثنين والعشرين دولة أعضاء في جامعة الدول العربية منتجة للنفط أو الغاز الطبيعي، ويمثل النفط والغاز الطبيعي ما يتراوح ما بين 30٪ إلى 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، كما أنه من أهم موارد الإيرادات الحكومية، كما هو موضح في الجدول 1 (IMF, 2016).

وتأثر النفط بالسلب سوف ينعكس على تحويلات العاملين بالخارج للارتباط الشديد بين الاثنين في المنطقة العربية التي بها أكبر دول مرسلة ومستقبلة للتحويلات في العالم أجمع، ويتوقع البنك الدولي أن يشهد العالم أجمع أكبر تراجع في تاريخه الحديث في حجم التحويلات في عام 2020 ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من المتوقع أن تشهد تراجعًا في حدود 19.3% بسبب انخفاض أسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، وحالة الكساد الاقتصادي التي ستصيب الاتحاد الأوروبي، وهما أكبر مصدرين للتحويلات في العالم العربي (World Bank, 2020b). وأخيرًا فإن تأثر قطاعات أخرى ذات أهمية بالغة في الدول العربية كالسياحة، سوف يؤثر سلبًا على العديد من الدول العربية التي تمثل فيها السياحة موردًا أساسيًّا للنقد الأجنبي ومصدرًا أساسيًّا للعمالة كحال المملكة العربية السعودية ومصر والمغرب وتونس والإمارات؛ حيث مثلت السياحة ما

يقرب من 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ووفرت 4.5 مليون وظيفة (World Bank, 2013; Ghoneim, 2020b).

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ لأن تأثير الأزمة ممتد، وسوف يطول قطاعات أخرى بشكل مباشر وغير مباشر، سواء أكان ذلك مرتبطًا بالتعامل مع العالم الخارجي (كالملاحة الجوية والبحرية والنقل واللوجيستيات) أو حتى مرتبطًا بالاقتصاد الداخلي (كالقطاع الترفيهي من مطاعم ومراكز تسوق ونوادٍ). ووفقًا لما ظهر من آثار فعلية نجد أن أحدث تقارير صندوق النقد الدولي يوضح تدهور كثير من المتغيرات الاقتصادية كانهيار مؤشرات البورصة وهروب رؤوس الأموال لخارج المنطقة العربية في شهر مارس 2020 بالتحديد؛ ما يؤكد أن الأزمة المتوقعة كبيرة للغاية (IMF, 2020b). وقد أوضحت منظمة الإسكوا أنه من المتوقع بناء على انخفاض أسعار النفط أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2020 إلى المنطقة العربية بـ17.8 بليون دولار أمريكي، أو ما يمثل انخفاضًا بـ45٪ مقارنة بـ 2019 (ESCWA, 2020b). وهناك أزمات كامنة تلوح في الأفق، مثل أزمة ديون متوقعة في العالم أجمع، وكذلك في الدول العربية التي يعاني عدد منها بالفعل من وضع سيء فيما يتعلق بمؤشرات الديون وهو ما سيتم توضيحه لاحقًا (UN, 2020).

جدول 1 - إيراد النفط كنسبة من إجمالي الإيرادات الحكومية في أهم الدولالعربية المنتجة للنفط عام 2014

Table 1 - *Oil revenues as a percentage of total governmental revenues in the most important oil producing Arab countries (IMF, 2016)*

الدولة	نسبة الإيرادات النفطية لإجمالي الإيرادات الحكومية
الجزائر	59.2%
البحرين	86.2%
العراق	94.4%
الكويت	79.8%
ليبيا	93.4%
عمان	87.9%
قطر	80.3%
السعودية	76.8%
الإمارات	63.5%
اليمن	47.3%

2. 2. المبحث الثاني: كفاءة التدابير الاقتصادية المتخذة حتى الآن

ما قامت به الحكومات العربية حتى الآن من سياسات اقتصادية يمثل ما قامت به حكومات دول العالم المختلفة، وهي باختصار شديد سياسات مالية ونقدية توسعية لانتشال القطاعات والفئات الأكثر تضررًا من براثن الأزمة (Stimulus Package) ومساعدتها على تقليل الخسائر الناجمة عن الأزمة. فنجد مثلًا قيام البنوك المركزية بضخ سيولة إضافية في السوق وتقديم تسهيلات ائتمانية وتأجيل سداد القروض والمستحقات لفترات زمنية أطول، كما نجد قيام وزارات المالية بتقديم تحويلات وإعانات للأنشطة الاقتصادية والفئات الأكثر تضررًا وتقديم إعفاءات ضريبية وتقوية شبكة الضمان الاجتماعي وتدخلها كضامن في كثير من الأوقات.

ويختلف مقدار ما يتم تقديمه من سياسات وإجراءات بحسب الظروف الاقتصادية لكل دولة ومدى قدراتها المالية التي يمكن أن تتدخل بها وبحسب ما ترتئيه السلطات في كل بلد من حجم الخسائر المتوقعة، وما يمكن تقديمه من مساعدات بآليات مختلفة. فعلى سبيل المثال قامت الحكومة في الإمارات والمغرب وتونس بتقديم ضمانات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقامت حكومة قطر بالاستمرار في دفع مرتبات العمالة المهاجرة المحجوزة في الحجر أو المرضى. وقامت دول مثل: مصر والمغرب وتونس والأردن بتقديم دعم مادي مباشر للأسر الفقيرة والعمالة غير المنتظمة والأسر المتضررة؛ لكونها كانت تعمل في قطاعات تضررت بشدة كالسياحة. وقامت حكومات بعض الدول؛ مثل مصر والمغرب بتأخير سداد بعض الضرائب أو إسقاطها عن فترات زمنية محددة.

كما قامت البنوك المركزية في المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات ومصر بتخفيض سعر الفائدة، وقامت الجزائر بتقليل الاحتياطي لدى البنوك، وقامت كل من المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات ومصر والمغرب بتوفير سيولة إضافية للبنوك، وخاصة تلك التي تقرض المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الأكثر تضررًا، وتدخلت بعض الدول، مثل: مصر والمغرب وقطر بمساندة البورصة (IMF, 2020b). ولقد قدرت حجم الإجراءات المالية المتبعة من قبل وزارات المالية في الدول العربية بحوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة تزداد إلى 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي إذا كان الأمر فقط متعلقًا بدول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى إجراءات إضافية لتوفير السيولة النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي

وصلت إلى 2% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي (IMF, 2020b).

ومن المتوقع انكماش الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي بـ 2.7% عام 2020 من جراء الأزمة. ومن المتوقع أيضًا زيادة عجز الموازنة بشكل كبير واتساع العجز من حوالي 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019 للدول العربية المصدرة للنفط إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، وحوالي ثلثي هذا العجز بسبب السياسات والإجراءات المتبعة من الحكومات من جراء الأزمة. بينما ستتسبب الإجراءات للتعامل مع الجائحة في زيادة عجز الموازنة بحوالي 2% في المتوسط لدول أخرى، مثل: مصر (IMF, 2020b).

ومن الصعب تقييم فاعلية السياسات التي اتخذتها الدول العربية حتى الآن؛ وذلك لعدة أسباب، منها:

أولًا: أن الأزمة لم تنتهِ بعد، ومن ثم فإن ما تم الإعلان عنه من خطط حكومية لمواجهة الجائحة قد يكون غير كافٍ؛ لأن الأزمة ممتدة، وكل يوم تحصد خسائر جديدة.

ثانيًا: أن توقيتات صرف هذه المساعدات أمر له أهمية قصوى، ومن ثم فإن مجرد الإعلان عن تقديم حزم مساعدات غير كافٍ، فالعبرة الحقيقية بالتنفيذ السريع في الوقت المناسب.

ثالثًا: أن امتداد الأزمة سيولد آثارًا غير مباشرة، وسيؤثر على قطاعات أخرى ليس بالضرورة أن تكون تأثرت بشدة في الدورة الأولى، وبالتالي فإن الأمر قد يتطلب عدم الاكتفاء بما تم إعلانه من حزم للمساعدات، وقد يتطلب الإعلان عن حزم مساعدة إضافية.

ولذا لجأت بعض الدول العربية إلى صندوق النقد الدولي للحصول على مساعدات طارئة، وقد اختلف شكل وحجم حزم المساعدة التمويلية المطلوبة من قبل صندوق النقد بحسب رغبة الدول ذاتها، ووفقًا لوضعها الاقتصادي، وقد حصلت بالفعل المغرب وتونس والأردن والصومال وأخيرًا مصر على موافقات بحزم تمويلية مختلفة خلال شهري مارس وإبريل 2020 (IMF, 2020b) ويوجد دول أخرى من المتوقع أن تتقدم في الأجل القريب. وحقيقة الأمر أن اللجوء لصندوق النقد الدولي في مثل هذه الظروف أمر قد تكون الدول مضطرة إليه، ولا يوجد بديل آخر. فعلى عكس الحال دائمًا حينما تضطر الدول للجوء لصندوق النقد ويقابل هذا التصرف بمجوعتين من المؤيدين والمعارضين، فإن الأمر في هذه الحالة مختلف لانعدام فرص الحصول على تمويل إضافي في ظل الأوضاع المحلية والإقليمية والعالمية الراهنة وارتفاع تكلفة التمويل إن وجد، ومن ثم يصبح صندوق النقد الدولي الملاذ الأخير والأوحد في مثل هذه الظروف العصيبة. وبالتالي فتقييم الأمور الآن هو أمر غير منطقي في ظل تسارع وتيرة الأحداث واستمرار الأزمة وزيادة عمقها.

ولعل ما يعاب على ما تم اتباعه من سياسات هو عدم ربطها بالبعد الاجتماعي. فبالرغم من عدم تأخر الحكومات العربية في تقديم يد العون لمنشآتها الاقتصادية في القطاع الخاص للتمكن من تجاوز الأزمة فإن الحكومات العربية لم تربط أي شكل من أشكال المساعدة المقدمة بضرورة الحفاظ على العمالة وعدم تسريحها أو تقليل رواتبها. وهو أمر يجب إعادة النظر بشأنه؛ إذ إنه في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية فإن أول ما تفكر فيه المنشآت الاقتصادية هو تقليل التكلفة المتغيرة لديها، ومن ثم فإن أسرع وأسهل قرار هو التخلص من العمالة، وبالتالي يجب على الحكومات العربية منع أو تقليل هذا الأمر بربط المساعدات المقدمة لهذه المنشآت بضرورة عدم تسريح العمالة، كما يعاب على بعض الدول العربية تدخلها لإنقاذ البورصة لأن معنى التدخل من قبل الحكومات هو رفع أسعار الأسهم للأشخاص والشركات المتخارجة من السوق المحلي الذين غالبًا ما يكونون هيئات أجنبية، أي إن تدخل الدول لدعم البورصات هو شكل من أشكال الدعم للعالم الخارجي في وقت أحوج ما تكون فيه الموارد المالية لانتشال الاقتصاديات الوطنية من شبح الكساد.

والمرحلة الحالية التي تعيشها الدول العربية لا يجب تصنيفها على أنها الأهم في سلسلة المراحل المستقبلية، ذلك لأن الهدف الأساسي منها هو مجرد تخفيف آلام الاقتصاد، وما يتعرض له من هزات عنيفة، ولكن ليس الغرض هو الإصلاح أو اتباع سياسات محددة للخروج من الأزمة. والخطر في هذه المرحلة يكمن في بعدين أساسيين: البعد الأول: يكمن في عدم القدرة على تحديد ماهية حجم السياسات المطلوبة والتكلفة التمويلية المصاحبة لها، ومن ثم فتقييم التدخلات وأثرها هو أمر شبه مستحيل قياسه، وذلك لامتداد الأزمة. البعد الثاني: يكمن في البعد السياسي لهذه الإجراءات، فتسارع الحكومات لتقديم يد العون يثير حالة من التسابق بين الحكومات لإرضاء الشعب، ولكنه يأتي على حساب توازنات الاقتصاد الكلي التي لا يلتفت إليها متخذو القرار في هذا الوقت.

2. 3. المبحث الثالث: السياسات الواجب اتباعها بعد الانتهاء من الأزمة الطارئة

بعد الانتهاء من الأزمة الطارئة واستقرار الأوضاع الاقتصادية سوف تضطر الحكومات في دول العالم أجمع، وفي الدول العربية

خاصة إلى اتباع حزمة جديدة من السياسات التي تهدف إلى تنشيط جانبي الطلب والعرض الكليين بشكل يساعد الاقتصاد على الخروج من دائرة الانكماش، ويساعد على إعادة الحياة للمنشآت الاقتصادية (Bailout Packages). وعادة ما تأخذ شكل هذه السياسات نفس شكل السياسات السابق اتباعها في المرحلة السابقة من حيث كونها توسعية، وتهدف لزيادة السيولة وتقديم إعانات مالية مباشرة وغير مباشرة للأسر والمنشآت العاملة في الاقتصاد. ولكن تختلف سمات هذه السياسات عن تلك السابق اتباعها في المرحلة السابقة كما يلي:

أولًا: من المتوقع أن تكون سياسات هذه المرحلة أكثر تحديدًا في ضوء تكشف الوضع الاقتصادي لكل قطاع على حدة ومعرفة مدى وحجم الضرر الذي تعرض له كل قطاع واحتمالية الاستمرار في المستقبل.

ثانيًا: من المتوقع أن تكون السياسات في هذه المرحلة أكثر رشادة في ظل معرفة الأوضاع المالية لكل حكومة ولمعرفة توجه متغيرات وتوازنات الاقتصاد الكلي بعد انتهاء المرحلة الأولى التي لم تكن فيها توازنات الاقتصاد الكلي الهم الأكبر للسلطات.

ثالثًا: من المتوقع أن تكون السياسات المتبعة في هذه المرحلة أكثر حرصًا من مثيلاتها في المرحلة السابقة لرغبة السلطات في الحفاظ على التوازنات المالية والنقدية في نفس الوقت.

ولكن قدرة الدول العربية على الاستمرار في السياسات التوسعية مرهونة بالأساس بالقدرات والملاءة المالية للحكومات، وبالتالي فإن الأمر قد يختلف من دولة لأخرى حسب المقدرة المالية وقد تضطر الحكومات إلى اتباع سياسات انكماشية وتقييدية في مجالات أخرى لتوفير موارد مالية للصرف على تبعات الأزمة. ومن ثم فإنه من المتوقع أن تلجأ الكثير من الدول العربية للبنك الدولي والبنوك والصناديق الإقليمية (كالبنك الإفريقي للتنمية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية) في هذه الفترة، وليس صندوق النقد الدولي الذي له الدور المهم في المرحلة الأولى. وفيما يخص الدول العربية فإن أسعار النفط وتوجهاتها المستقبلية سوف تؤدي دورًا حاسمًا في حجم وشكل السياسات المتبعة في هذه المرحلة؛ لأن أسعار النفط سوف يكون لها أثر كبير على الوضع المالي في الدول العربية، ومن ثم تحديد قدرة الدول العربية على تحمل تكاليف الخروج من الأزمة بشكل موضوعي. ومن ثم ونتيجة التوقعات المؤكدة بشأن انخفاض متحصلات النقد الأجنبي، سواء أكان ذلك بسبب انخفاض حصيلة صادرات النفط أو السياحة أو عوائد العاملين بالخارج، أو تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر وغير المباشر، فإن ذلك سيكون له أثر حتمي على أسعار صرف العملات العربية، سواء أكانت الدول تتبع أنظمة سعر صرف ثابتة أم مرنة، وبصرف النظر عن حجم الاحتياطات الأجنبية لدى الدول العربية التي ستواصل الانخفاض بشدة نتيجة الأزمة وما بعدها من تبعات. وفي هذا الوضع سوف تضطر أغلبية الدول العربية إلى تخفيض عملاتها المحلية، حتى وإن كان ذلك بشكل طفيف للحفاظ على توازنات الاقتصاد الكلي بها.

وفي هذه الفترة سوف تكون بيانات البطالة والتوازنات الخارجية (الحساب الجاري في ميزان المدفوعات) قد تجلت بصورة أوضح؛ مما سيمكن الحكومات من بناء سياستها بشكل أوضح آخذين في الحسبان تكلفة السياسات التي سوف يتم اتباعها وتأثيراتها المختلفة على تخفيض معدلات البطالة ووضع التوازنات الخارجية بما فيها متحصلاتها من النقد الأجنبي.

ومن المتوقع في هذه الفترة استمرار فترة الكساد الاقتصادي، بل واحتمالية تعمقه؛ حيث إن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من المتوقع أن تستمر خاصة بعد إعلان الرئيس الأمريكي عن نيته لفرض رسوم جمركية إضافية على الصين بسبب معالجتها السيئة لأزمة كورونا (EIU, 2020). بالإضافة إلى التوقعات بشأن احتماليات تباطؤ الاقتصاد العالمي، بصرف النظر عن كورونا. وهذا يعني أن هذه السياسات التوسعية ستصبح أمرًا حتميًّا، ولكن يجب العمل على تنسيق هذه السياسات لضمان فاعليتها على المستويين الدولي والإقليمي. وفي ضوء هذه التغيرات المتوقعة فيما يتعلق بالكساد والحرب التجارية يتوقع أن تسود حالة من الحمائية التجارية دول العالم أجمع (Baldwin and Tomi-ura, 2020)؛ ما سيؤثر بالسلب على صادرات الدول العربية غير النفطية وغير الغذائية. ومن ثم فإنه من التدابير الواجب اتخاذها في هذا الشأن أن تعمل على تنشيط اقتصادها المحلي بالأساس، وأن ترفع درجة الاستعداد فيما يتعلق باستخدام أدوات السياسة التجارية المسموح بها لحماية اقتصادها الوطني وفقًا لما تسمح به قواعد منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الإقليمية المنضمة إليها الدول العربية (من سياسات مكافحة دعم وإغراق ورسوم وقاية وغيرها).

وقد تمثل هذه الظروف فرصة حقيقية للدول العربية لتعمل على تعميق التكامل الإقليمي بينها، وخاصة أن حالة الكساد العالمي والحمائية التجارية سوف تدفع الدول العربية لإعادة توجيه صادراتها السلعية من الغرب إلى الشرق. وقد أوضحت منظمة الإسكوا أن

تقديراتها لانخفاض الصادرات العربية عام 2020 تتراوح ما بين 28 بليون دولار أمريكي في أفضل تقدير إلى 88 بليون دولار أمريكي في أسوأ تقدير (ESCWA, 2020b). كما أن الفرصة سانحة كما ذكر من قبل للاندماج في سلاسل القيمة العالمية التي من المتوقع إعادة تشكيلها في الفترة الزمنية القادمة.

كذلك يجب أن تعمل الحكومات العربية في هذه الفترة على تعظيم دور الزراعة والأمن الغذائي، وذلك أنه كان من المتوقع أن تصاحب أزمة كورونا أزمة غذاء لولا انخفاض أسعار النفط. ولكن دق ناقوس الخطر الذي يحتم أن تفكر الدول العربية بشأن هذه القضية، وتعمل على تلافيها بأكبر قدر من السياسات والإجراءات في هذه المرحلة من خلال زيادة المخزون الإستراتيجي من السلع الغذائية الأساسية والعمل على إتمام تعاقدات للستة أشهر القادمة لتقليل احتمالات الأزمات الداخلية وتبعاتها الأمنية والسياسية والاجتماعية.

وأخيرًا قد يكون من الأفضل أن تبدأ الدول العربية بوضع إستراتيجية متكاملة للتعامل مع القطاع الخدمي؛ وذلك لأنه من أكثر القطاعات التي تعرضت للصدمة، وهو أكبر مستوعب للعمالة في الدول العربية، ومن ثم فبناء رؤية موحدة تجاه قطاع الخدمات قد يكون مطلوبًا في هذه المرحلة.

2. 4. المبحث الرابع: السياسات طويلة الأجل

والمقصود بالسياسات طويلة الأجل تلك السياسات والإجراءات بعيدة المدى التي سوف تتبعها الدول العربية من جراء أزمة كورونا. فمن المتوقع أن تقوم الدول العربية، شأنها شأن بقية دول العالم أجمع، بمراجعة أولوياتها فيما يتعلق بالسياسات الصحية والسياسات الاجتماعية بشكل عام، خاصة في ظل تأخر الدول العربية عالميًّا في مؤشر الأمن الصحي العالمي (Global Health Security Index) واحتلال العديد من الدول العربية لمراتب متدنية في الترتيب العالمي، سواء أكان المؤشر العام أو ذلك المتعلق بالقدرة على استكشاف ورصد الأوبئة والجوائح أو التعامل معها أو كفاية النظام الصحي بشكل عام كما هو موضح بالجدول 2 (John Hopkins Bloomberg School of Public Health in collaboration with Economic Intelligence Unit, 2019).. وبطبيعة الحال فمن المنتظر أن يتم تخصيص موارد مالية أكبر للرعاية الصحية والاجتماعية عما كان الحال عليه قبل الأزمة الراهنة، وهو ما قد يتطلب تغييرًا في التشريعات اللازمة لإقرار هذا الأمر وإقرار نظم متكاملة للأنظمة الصحية. بجانب ذلك فإن إعانات البطالة وبقية أدوات الحماية الاجتماعية من تحويلات للأسر والفئات الفقيرة والمهمشة سوف تمثل جزءًا أساسيًّا من ثقافة الدول. وفي هذا الإطار لن يصبح الأمر مجرد مجهودات من قبل الجمعيات الأهلية، بل سيصبح دورًا أساسيًّا للدولة، وهو ما سيتطلب تغيير شكل التعاون بين الحكومات والجمعيات الأهلية وتغيير دور المسئولية الاجتماعية للشركات ورجال الأعمال.

التغيير الهيكلي الآخر المتوقع هو تغير نموذج العمل (Business Model). فأزمة كورونا غيرت من أنماط العمل والإنتاج من جانب، وغيرت أيضًا من أنماط الاستهلاك، وذلك يستدعي أن تقوم المنشآت والحكومات بتغيير نمط التفكير والإدارة، بل والمنتجات. فأزمة كورونا أوضحت مزايا وعيوب نموذج العمل عن بعد، كما أنها خلقت أنماطًا جديدة من الاستهلاك تعتمد بالأساس على تكنولوجيا المعلومات. وهذا التغيير لا بد أن يصاحبه تغيرات إجرائية وتشريعية لتتواكب مع بزوغ نموذج جديد للعمل وأنماط الاستهلاك الجديدة.

التغير الهيكلي الثالث المتوقع هو اتخاذ التدابير اللازمة للتعامل مع البيانات بشفافية. وذلك لأن عدم الشفافية صعب مهمة الدول العربية في التعامل مع الأزمة، وهو ما سيترتب عليه مشكلات عديدة في التعامل مع تبعات الأزمة، كما وضح تقرير حديث للبنك الدولي تعرض لوضع الديون وعجز الموازنة وعجز الميزان الجاري، وعدم شفافية الكثير من هذه المتغيرات في الدول العربية (World Bank, 2020)، الأمر الذي سيصعب مهمة تعامل الدول العربية مع المؤسسات الإقليمية والدولية لطلب مساعدات مالية؛ لأنها مرتبطة بالأساس بهذه المتغيرات. كما أن هذه الأمور تكشف حقيقة الأوضاع الهيكلية التي يجب تغييرها لإصلاح اقتصاديات الدول العربية التي تأخرت في إصلاحها بسبب توافر الموارد المالية التي مكنتها من التعايش مع هذه الاختلالات في الفترات الماضية. ولكن مح شح الأموال اللازمة للتعامل مع أزمة كورونا وتبعاتها، ومع عدم توافق أحوال الاقتصاد العالمي وتباطؤ النمو وما يستتبعه من انخفاض في الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة الموجهة للمنطقة العربية خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط العالمية وعدم اليقين بشأن مستقبل هذه الأسعار أصبح إصلاح هذه التشوهات الهيكلية أمرًا حتميًّا.

وتزامن الأزمة مع أزمة النفط أوضح مما لا شك فيه ضرورة تقليل الاعتماد على النفط بشكل أكبر وأسرع. وفي هذا الإطار يظهر ضرورة تغيير توجه الصناديق السيادية وما تقوم به من استثمارات خارج الدول العربية؛ حيث إن طبيعة هذه الاستثمارات سوف تتغير بشكل كبير في ضوء التطورات فيما بعد كورونا وتغييرها لأنماط الاستهلاك. ولعل الميزة الوحيدة لتزامن أزمة انخفاض أسعار النفط

جدول 2 - ترتيب الدول العربية من إجمالي 195 دولة في مؤشر الأمن الصحي العالمي لعام 2019

Table 2 - *Ranking of Arab countries out of 195 countries in the General Health Security Index of 2019 (John Hopkins Bloomberg School of Public Health in collaboration with Economic Intelligence Unit, 2019)*

الدولة	المؤشر العام (1 أفضل و195 أسوأ)	المؤشر الخاص برصد الأوبئة والجوائح (1 أفضل و195 أسوأ)	المؤشر الخاص بالتعامل مع الأوبئة والجوائح (1 أفضل و195 أسوأ)	المؤشر الخاص بكفاءة وكفاية النظام الصحي لعلاج المرضى (1 أفضل و195 أسوأ)
المملكة العربية السعودية	47	24	114	35
الإمارات العربية المتحدة	56	126	45	98
الكويت	59	66	42	57
المغرب	68	53	38	71
لبنان	73	43	49	92
عمان	73	97	80	82
الأردن	80	83	50	79
قطر	82	124	87	44
مصر	87	96	48	128
البحرين	88	72	63	80
تونس	122	136	71	91
موريتانيا	157	100	159	120
السودان	163	185	91	135
العراق	167	88	183	150
ليبيا	168	111	185	170
الجزائر	173	174	181	139
جيبوتي	175	164	164	167
سوريا	188	194	166	87
اليمن	190	179	184	178
الصومال	194	153	193	195

مع أزمة كورونا هو أنها منعت أو قللت احتمالية حدوث أزمة غذاء للدول العربية التي جميعها صافي مستورد للغذاء، وتستورد ما يقارب 65% من احتياجاتها من القمح من خارج المنطقة. وقد تسببت أزمة كورونا كما سبق أن أوضحنا سالفًا في انتشار معدلات البطالة والفقر بشكل غير مسبوق؛ مما يعرض ما يقارب من 1,9 مليون شخص إلى نقص الغذاء (ESCWA, 2020). وهذا الأمر يتطلب أن تقوم الدول العربية بإعادة النظر في سياستها الزراعية وتلك المتعلقة بالأمن الغذائي، استكمالًا لما بدأته في المرحلة السابقة، حتى لا تقع في براثين أزمة أخرى تزداد احتمالية وقوعها مع تعافي أسعار النفط ومع توقعات بزيادة إجراءات التجارة الحمائية في كل دول العالم في الفترة القادمة والتقليل من تصديرها للسلع الغذائية.

ولا بد من قيام الدول العربية باستحداث آليات إجرائية ومالية ونقدية لتقليل أثر عوامل المخاطرة على المنشآت الاقتصادية، خاصة وأنه من المتوقع أن أزمة كورونا سوف تؤثر بالسلب على الاستثمارات من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة خشية التعرض إلى شبح الإفلاس بعد ما سببته أزمة كورونا من ارتفاع شديد في درجة المخاطرة.

وأخيرًا فإن أزمة كورونا سببت اضطرابًا واضحًا في سلاسل الإمداد العالمية (Global Value Chains) بسبب عدم انتظام حركة الإنتاج في العالم. وحقيقة الأمر أن الدول العربية كانت تعاني من عدم اندماجها بشكل كبير في سلاسل الإمداد العالمية. ومع أزمة كورونا فإن المنشآت الاقتصادية الكبرى سوف تعيد شبكات الإمداد الخاصة بها لتقليل الآثار السلبية التي سببتها الأزمة. وقد تكون الفرصة سانحة للدول العربية في الدخول في التقسيم الجديد لشبكات الإمداد التي قد تتطلب تعاونًا إقليميًّا بينهم.

هذه الفترة يجب أن تشهد إنشاء صناديق طوارىء للقطاعات الاقتصادية المختلفة؛ ما يساعد على تقليل أثر أي صدمات مستقبلية على القطاعات التي سيتم إنشاء صناديق طوارىء خاصة بها، ويقلل العبء من على كاهل الحكومة في القيام بتقديم مساعدات مالية لهذه القطاعات حالة حدوث أزمة مستقبلية.

3. الخاتمة (النتائج والتوصيات)

إن أزمة كورونا بالرغم من كونها بالأساس أزمة صحية فإنه يمكن تصنيفها أيضًا على أنها من أسوأ الأزمات الاقتصادية التي مرت بالدول العربية في تاريخها، وأن آثارها الوخيمة ستظهر في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة.

أوضحت الدراسة أن السياسات اللازمة لإخراج الدول العربية من كبوتها الاقتصادية يمكن تقسيمها إلى سياسات لازمة في الوقت الحالي للتخفيف من آثار الصدمة على الأفراد والمنشآت الاقتصادية. وقد أبلت الدول العربية بلاء حسنًا حتى الآن في المرحلة الأولى من حيث إنها قامت باتباع سياسات نقدية ومالية توسعية لكبح الآثار السلبية للأزمة. وقد أكدت الدراسة أنه من الصعب تقييم مدى كفاية هذه السياسات الاقتصادية ومدى فاعليتها؛ لكون الأزمة مستمرة وتزداد عمقًا، ولا يوجد مدى زمني واضح للخروج منها، كما أن الدول العربية تتفاوت تفاوتًا شديدًا في المقدرة المالية، ومن ثم فإن اختلاف حجم حزم المساعدات المقدمة مرتبط بهذا الأمر أيضًا. ولحين انتهاء الأزمة فقد يتطلب الأمر القيام بسياسات جديدة أو زيادة حجم المساعدات المقدمة، وذلك طبقًا لطول وعمق الأزمة ومدى تأثر فئات أو أنشطة بعينها والمقدرة المالية للحكومات.

وأوضحت الدراسة أنه بعد انتهاء الأزمة سيتطلب الأمر التدخل بسياسات أخرى للخروج بالاقتصاديات العربية من مرحلة الكساد التي ستطول العالم أجمع، وبالتبع أيضًا الدول العربية. ومن خصائص هذه المرحلة أن أزمة أسعار النفط ستظهر آثارها بشدة في هذه المرحلة؛ ما سيكون له أثران: الأول: هو زيادة حدة آثار الكساد، وذلك لارتباط الكثير من الأنشطة الاقتصادية بصناعة النفط وعوائده بشكل مباشر أو غير مباشر، والثاني أنه في هذه المرحلة فإن القيود التي لم تكن موجودة في المرحلة الأولى ستظهر بشدة؛ حيث كان التركيز فقط على تقليل الآثار السلبية على الأفراد والمنشآت الاقتصادية دون الالتفات لتوازنات الاقتصاد الكلي. ولعل الأمر سيتطلب حتمًا التعاون بين الدول والتنسيق بينها في اتباع السياسات الاقتصادية لضمان فاعلية هذه السياسات، كما أن الأمر سيتطلب مساعدات من قبل مؤسسات التمويل والبنوك الإقليمية والدولية.

وكشفت الأزمة عن عدد من الاختلالات الهيكلية التي يجب أن تعالجها الدول العربية على المدى الطويل، سواء أكان ذلك فيما يتعلق بالاعتماد على النفط أو تصحيح الاختلالات الهيكلية في بعض التوازنات الكلية كاستمرار عجز الميزان الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع نسبة الدين الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن هناك أمورًا أخرى يجب معالجتها بجدية مثل الشفافية فيما يتعلق بالبيانات وطرق جمعها ونشرها وهي أمور يجب إعادة النظر فيها.

وبشكل عام كشفت أزمة كورونا الوضع المتواضع لبعض السياسات المتعلقة بالنواحي الاجتماعية والصحية في الدول العربية. وأوضحت الأزمة ضرورة إعادة النظر في الأولويات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وضرورة تخصيص قدر أكبر من التمويل لهذه الأولويات، كما كشفت الأزمة عن ضعف التعاون الإقليمي على المستوى العربي والتعاون الدولي لمجابهة الجائحة وتبعاتها الصحية والاقتصادية، على الأقل في المرحلة الأولى، ولعل ذلك يدفع الدول إلى إعادة النظر في آليات التعاون الإقليمي والدولي بشكل أفضل. وهذا أمر على قدر كبير من الأهمية للخروج من حالة الكساد الشديد التي سيمر بها العالم أجمع والدول العربية في الفترة المقبلة. ودقت أزمة كورونا ناقوس الخطر فيما يتعلق بالقطاع غير الرسمي والعمالة غير المنتظمة التي قد تكون مشكلة هائلة في بعض الدول العربية، مثل: مصر والمغرب والسودان. ومن ثم فإن السياسات اللازمة لإدراج هذه العمالة تحت مظلة الحماية الاجتماعية الرسمية أصبح أمرًا ملحًا وحتميًّا لتفادي التبعات السياسية والأمنية السيئة التي يمكن أن تحدث إذا ما استمر الوضع كما هو عليه.

وبما أن للعالم أجمع في مرحلة تغيير جوهري في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية (EIU, 2020) فمن المتوقع أن

تتغير خريطة العالم الاقتصادية بعد انتهاء الأزمة، ومن المتوقع أيضًا أن يزداد ثقل الشرق وتقل الهيمنة الغربية، وبالتالي فإن الدول العربية عليها الاستعداد لهذا الوضع الجديد وإعادة ترتيب علاقتها الاقتصادية والتجارية بناء على هذه التغيرات، وهو أمر يتطلب اندماج الدول العربية في سلاسل الإمداد عالميًّا وإقليميًّا التي لم تكن الدول العربية مندمجة بها بشكل قوي (Arezeki and Nguyen, 2020) ويتعلق بالانضمام إلى اتفاقيات تجارية جديدة وبتوجه الصادرات السلعية والخدمية. ولعل الدور الأكبر في المرحلة القادمة لن يكون لاقتصاديات السوق والعولمة بشكل عام، وإنما سوف يأخذ الدور الريادي للحكومات شكلًا أكبر داخليًّا وخارجيًّا، وهو ما يعني أن الحكومات سوف يكون عليها العبء الأكبر في الدخول في مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص (حتى وإن كان لتخفيف عبء المخاطرة) أو خارجيًّا من خلال مساندة الاتفاقيات التجارية.

وأخيرًا لا بد من تنشيط الدراسات الخاصة بمعرفة وقياس اتجاهات وذوق المستهلكين والتي من المتوقع أن تشهد تغيرات جوهرية في الفترة القادمة ومن ثم يجب أن يقابلها تغيير في نمط الإنتاج ونموذج العمل.

المصادر والمراجع

المراجع الأجنبية

Arezki, R., & Nguyen, H. (4 .(2020 Novel coronavirus hurts the Middle East and North Africa through many channels. Economics in the Time of COVID53 ,19- https://voxeu.org/content/economics-time-COVID0-19-

Baldwin, R., & di Mauro, B. W. (2020). Economics in the Time of COVID19-. A VoxEU. org Book, Centre for Economic Policy Research, London. Accessed, 26

Baldwin, R., & Tomiura, E. (2020). Thinking ahead about the trade impact of COVID19-. Economics in the Time of COVID59 ,19-.

Chemingui, M., & Ben Jalili. R.(2020). "Will Covid_19 trigger a massive fall in FDI flows in the Arab region". Economic Research Forum Portal. https://theforum.erf.org.eg/19/04/2020/will-COVID-19-trigger-massive-fall-fdi-flows-arab-region.

EIU, The Economist Intelligence Unit. (2020). "Geopolitics after COVID19-: Is the pandemic a turning point?". http://country.eiu.com/article.aspx?articleid=1339299717&Country=Albania&topic=Politics&subtopic=Forecast&subsubtopic=International+relations

ESCWA .(2020b)."The Impact of COVID19- on Arab Economies: Trade and Foreign Direct Investment". E/ESCWA/2020/Policy Brief 6. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/-00153-20en_impact-COVID-19-trade-investment.pdf.

ESCWA. (2020a). "Regional Emergency Response to Mitigate the Impact of COVID19-". https://www.unescwa.org/oes-speeches/regional-emergency-response-mitigate-impact-COVID19-.

Ghoneim, A. F. (2020b). "Exploring the Potential Impact of COVID19- on Trade in the Arab Region". UNDP Arab Developmental Portal. https://www.arabdevelopmentportal.com/blog/exploring-potential-impact-COVID-19-trade-arab-region?fbclid=IwAR0p3ggkb1FTuS9fJD0piaRCMjgJWAyPU678fdYUDQWcAbvu4Tv334TQ_a8.

Ghoneim, A. F. (2020a). "How COVID19- could Shape a New World Order". Economic Research Forum Policy Portal. https://theforum.erf.org.eg/26/03/2020/COVID-19-shape-new-world-order/

IMF, International Monetary Fund. (2016). "Economic Diversification in Oil exporting Arab Countries". Annual Meeting of Arab ministers of Finance. https://www.imf.org/external/np/pp/eng/042916/2016.pdf

IMF, International Monetary Fund. (2020a). World Economic Outlook Database. [GRAPH].https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/01/2020/weodata/weorept.aspx?sy=2014&ey=2021&scsm=1&ssd=1&sort=country&ds=.&br=1&pr1.x=63&pr1.y=8&c=2%682C2%612C2%686C2%449C%4192C2%453C2%611C2%456C2%469C2%726C732%2C2%463C2%433C2%439C2%744C2%443C2%466C2%446C2%474C672&s=NGDP_RPCH&grp=0&a=

mean more than Sun, Sand, and Beaches". https://www.worldbank.org/en/news/feature/11/02/2013/tourism-in-the-arab-world-can-mean-more-than-sun-sand-and-beaches

World Bank. (2020a). "How Transparency Can Help the Middle East and North Africa". MENA Economic Update, The World Bank Group. https://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/mena-economic-update-april-2020-how-transparency-can-help-the-middle-east-and-north-africa.

World Bank. (2020b). "World Bank predicts sharpest decline in remittances in recent history".https://www.worldbank.org/en/news/press-release/22/04/2020/world-bank-predicts-sharpest-decline-of-remittances-in-recent-history.

IMF, International Monetary Fund. (2020b). Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia. https://www.imf.org/en/Publications/REO/MECA/Issues/15/04/2020/regional-economic-outlook-middle-east-central-asia-report

John Hopkins Bloomberg School of Public Health in collaboration with Economic Intelligence Unit. (2019). Global Health Security Index. https://www.ghsindex.org/wp-content/uploads/-2019/04/2020Global-Health-Security-Index.pdf

United Nations. (2020)."Debt and COVID19-: A Global Response in Solidarity". https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/un_policy_brief_on_debt_relief_and_covid_april_2020.pdf

World Bank. (2013). "Tourism in the Arab World can